

التغير الاجتماعي بالمجتمع الجزائري -دراسة مسحية استكشافية.

Social change in Algerian – society Exploration survey study

د.مومن بكوش الجموعي، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي- الجزائر

د.جلول أحمد، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي- الجزائر

ملخص: تعتبر هذه الدراسة كدراسة مسحية استكشافية حول التغير الاجتماعي الحادث بالمجتمع الجزائري ممثلا في طلاب الجامعة، تم خلالها قياس فرضيات الدراسة التي تكشف مدى التغير الاجتماعي الحاصل بالمجتمع الجزائري، وبالتحديد مدى التغير والتبدل في سلوكيات الأفراد العقلية والمعرفية والنفسية في مختلف المجالات التكنولوجية والاقتصادية والأسرية القرابية والثقافية والتربوية التعليمية والسياسية والنفسية، بناء على المقياس المعد من طرف الباحث والمتضمن لتلك الأبعاد المذكورة والتي تحتوي في مجملها على جملة من المؤشرات تدور حول تبدل سلوك الفرد الجزائري وميوله وتفكيره ونظرته للأشياء المحيطة به سواء أكانت موضوعات مادية أو معنوية لتقيس في مجملها ظاهرة التغير الاجتماعي، ومن ثم تحليل النتائج المتوصل إليها وتفسيرها.

الكلمات المفتاحية: التغير الاجتماعي، التغير التكنولوجي، التغير الاقتصادي، التغير الأسري والقرابي، التغير الثقافي، التغير التربوي والتعليمي، التغير السياسي، التغير النفسي.

Abstract: This study is considered as an exploratory study on the social change taking place in the Algerian society, represented by the university students, during which the study hypotheses were measured which reveal the extent of the social change taking place in the Algerian society, specifically the extent of change and change in the mental, cognitive and psychological behaviors of individuals in various technological, economic, family, Educational, political and psychological, based on the scale prepared by the researcher and included to those dimensions mentioned, which contains in general a set of indicators revolve around the change in the behavior of the Algerian individual and his tendencies His thinking and his view of things surrounding it, whether material or moral topics To measure the overall phenomenon of social change, and then analyze the results obtained and interpreted.

keywords: Social change, technological change, economic change, family and relative change, cultural change, educational and educational change, political change, psychological change.

إشكالية الدراسة:

يعتبر التغير الاجتماعي ظاهرة شائعة في كافة المجتمعات الإنسانية والمتتبع لتاريخ البشرية يستشف أن التغير الاجتماعي سمة من السمات التي لازمت الإنسانية منذ فجر نشأتها حتى عصرنا الحاضر لدرجة أصبح هذا التغير أساسيا في حياة البشرية، لكن تأثير هذه الظاهرة يختلف من مجتمع إلى آخر بحسب انجذاب وتقبل أفراده لمختلف العوامل الداخلية والخارجية لهذا التغير، وفي وقتنا الحالي أصبحنا نعيش في عالم لا يستطيع فيه أي شخص منا أن يواكب التغيرات التي تحدث في مجتمعنا يوما بعد يوم نتيجة سرعة التغير الذي يفرض وجوده وتغلغلته إفرزاته في جميع مجالات حياة الأفراد والمجتمعات ككل لدرجة أصبحنا نحس أنه يتوجب علينا بذل مجهود كبير ومستمر لمواكبة التطورات الحاصلة في جميع الأصعدة ونتمكن من فهم ما يدور حولنا من موضوعات ومعارف وحقائق.

إن وجهة نظر المختصين لهذه الظاهرة تختلف عن نظرة العاميين لها ولا يمكن فهم ما يحدث لهذا المجتمع من تحول وتبدل بصورة صحيحة وجليه للعيان إلا من خلال الاستناد إلى الدراسات العلمية المنظمة التي تتبع مناهج علمية متخصصة وتستخدم وسائل وتقنيات دقيقة تمكن من تفسير وتحليل ظاهرة التغير الاجتماعي، ومن ثم التنبؤ بعمقه ونتائجه ومآله، بغية محاولة ضبطه والتحكم فيه وهذا ما يعنى به المنشغلون بالمسائل النفسية والاجتماعية، حيث يمكن إخضاع هذه التغيرات لتوجيه يسهم في تحقيق التقدم والنماء وإشباع حاجات الأفراد في هذا المجتمع، والحفاظ النسبي على شكل البناء الاجتماعي بدرجة مقبولة تضمن للمجتمع الحركة والتقدم نحو وجهة معروفة تحافظ على التماسق والتفاعل بين مختلف أنظمتها الاجتماعية وتضمن ديمومة العلاقات بين أفرادها من خلال التفاعل الإيجابي بينهم من جهة والابتعاد عن التعصب مع باقي المجتمعات العالمية الأخرى، وهذا ما أكدته الدراسات المختلفة أن المجتمعات برمتها سواء الغربية أو العربية حدثت لها تغيرات مختلفة في شتى المجالات والنظم.

والمجتمع الجزائري لا يختلف عن بقية المجتمعات الأخرى الذي كان عرضة لهذا التغير وشمل جميع أنظمتها السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والأسرية والتعليمية وغيرها من النظم الأخرى، هذه التغيرات الحادثة نتج عنها تغيرات في مختلف جوانب حياة الفرد الجزائري وسلوكياته وأنماط تفكيره وطرق عيشه ونظراته للحياة في جميع المجالات كالأسرة والعمل والحياة الاجتماعية والجانب التربوي والدراسي، إذ ظهرت في مجتمعنا الجزائري جملة من المظاهر التي لم تكن موجودة سابقا تجلت في العديد من السلوكيات والأنماط كتغير نوعية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في المجتمع الواحد وبين الفرد وأسرته، وتغير أدوار الأسرة وتفكك الروابط الأسرية وتفاقم المشكلات الاجتماعية، وارتفاع معدلات القلق والاضطرابات النفسية، وتفشي الانحرافات السلوكية لدى الأفراد.

انطلاقا من هذا الواقع الذي غابت فيه الكثير من تدخلات المختصين النفسانيين الاجتماعيين بات من الضروري الوقوف على حقيقة الأمر، ومحاولة إجراء مسح شامل يشخص مدى تأثير ظاهرة التغير الاجتماعي على الفرد الجزائري، وتحليل أجزاء الظاهرة نظريا وعمليا، لذا جاءت الدراسة الحالية لمعرفة مدى التغير الاجتماعي الحادث بالمجتمع الجزائري، من خلال تبني

مقاربة نفسية اجتماعية أين تم طرح التساؤلات التالية: ما مدى التغير الاجتماعي الحادث بمجتمعنا الجزائري؟ وما مدى هذا التغير في مختلف مجالات الظاهرة (المجال التكنولوجي، المجال الاقتصادي، المجال الأسري والقروي، المجال الاجتماعي، المجال الثقافي، المجال التربوي التعليمي، المجال السياسي، المجال النفسي)؟.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: مستوى التغير الاجتماعي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال.
الفرضية الثانية: مستوى التغير في المجال التكنولوجي الذي حدث بالمجتمع الجزائري عال.
الفرضية الثالثة: مستوى التغير في المجال الاقتصادي الذي حدث بالمجتمع الجزائري عال.
الفرضية الرابعة: مستوى التغير في المجال الأسري والقروي الذي حدث بالمجتمع الجزائري عال.

الفرضية الخامسة: مستوى التغير في المجال الثقافي الذي حدث بالمجتمع الجزائري عال.
الفرضية السادسة: مستوى التغير في المجال التربوي والتعليمي الذي حدث بالمجتمع الجزائري عال

الفرضية السابعة: مستوى التغير في المجال السياسي الذي حدث بالمجتمع الجزائري عال.
الفرضية الثامنة: مستوى التغير في المجال النفسي الذي حدث بالمجتمع الجزائري عال.
أهداف الدراسة: تركز هذه الدراسة بشكل رئيسي على:

-استكشاف مدى التغير الاجتماعي الحادث بالمجتمع الجزائري.
-استكشاف مدى التغير الذي حدث بالمجتمع الجزائري في مختلف الأبعاد الممثلة للظاهرة (المجال التكنولوجي، المجال الاقتصادي، المجال الأسري والقروي، المجال الاجتماعي، المجال الثقافي، المجال التربوي التعليمي، المجال السياسي، المجال النفسي).

الضبط الإجرائي لمتغيرات الدراسة:

التغير الاجتماعي: وهو التبدل والتغير من حالة إلى حالة أخرى في أنظمة المجتمع الجزائري التكنولوجية والاقتصادية والأسرية والقروية والاجتماعية والثقافية والتربوية والتعليمية والسياسية والنفسية.

ويعرفه الباحث إجرائياً: هو ما يقيسه المقياس المطبق في هذه الدراسة والمعد من طرف الباحث، حيث يتضمن الأبعاد التالية للتغير في: (المجال التكنولوجي، المجال الاقتصادي، المجال الأسري والقروي، المجال الاجتماعي، المجال الثقافي، المجال التربوي والتعليمي، المجال السياسي، المجال النفسي).

التغير في المجال التكنولوجي: ويعني استبدال عناصر الثقافة المادية التقليدية، بعناصر جديدة تتمخض عنها المخترعات الحديثة أو تعدل لتنسجم مع ما تفرضه الظروف المستجدة.

التغير في المجال الاقتصادي: ويعني التغير في مستويات الإنتاج والاستهلاك ونمو التباين في مستويات المعيشة التي كانت متقاربة وتكوين البناء الطبقي.

التغير في المجال الأسري والقروي: ويعني التغير في حياة الأسرة والوحدات القروية الأخرى الممتدة.

التغير في المجال الاجتماعي: ويرتبط بالفئات والجماعات الاجتماعية ومراكزها التي تحتلها في الهرم الاجتماعي وكذا تغطية شبكات العلاقات الاجتماعية وما تنظمه من أنشطة ينشرك فيها الناس من خلال الأدوار المرسومة.

التغير في المجال الثقافي: ويعني التحول أو التخلي عن التقاليد والممارسات الموروثة بما تنطوي عليه من معايير وفلسفات ومعارف ومهارات فنية وذوقية وجمالية وما يطرأ عليها من تبدل.

التغير في المجال التربوي والتعليمي: ويعني النهضة التربوية والتعليمية الواسعة للمجتمع وتجلي الصورة القائمة لوضع التعليم.

التغير في المجال السياسي: ويضم كل التحولات البنوية الأساسية المرتبطة بجانب مؤسسات الضبط والسلطة والقانون في المجتمع.

التغير في المجال النفسي: ويعني التحولات الفكرية والعاطفية والانفعالية والمعرفية داخل الشخصية التي تمثل النموذج الإنساني العام في مجتمع محدد.

أهمية الدراسة:

-إن دراسة التغير الاجتماعي من أهم الدراسات في العلوم الاجتماعية، وخاصة في معرفة شكل البناء الاجتماعي خلال فترة زمنية معينة.

-إن معرفتنا الحقيقية لظاهرة التغير الاجتماعي تفيد في تهيئة المجتمع للجديد وخاصة بالنسبة للتربية والتعليم من خلال وضع برامج تربوية أخرى للحفاظ على الموروث الثقافي.

-إن التغير الاجتماعي يؤثر على حياة الأفراد بشكل أكثر عنفا في حال عدم التقبل والرفض وخلق الفجوة الجيلية وصراع الأجيال.

-إن الشباب الذين لم يعودوا صغارا ولكنهم لم يصبحوا بعد كبارا يعتبرون أكثر الأفراد تأثرا بالتغير الاجتماعي في المجتمع، لذا يجب بناء شخصيات متكاملة ومتميزة ومتوافقة مع مختلف التغيرات ومهيأة لذلك، للحفاظ على الحياة والوحدة ومن ثم الرقي بالمجتمع.

-بعد هذا الموضوع من المواضيع النفسية والاجتماعية وبالتالي فهو يمثل على أقل تقدير إثراء للبحث العلمي لا سيما لعلم النفس الاجتماعي الذي يعد تخصصا فنيا في الجامعة الجزائرية.

منهج الدراسة:

تم إتباع المنهج الوصفي الاستكشافي كونه المنهج الأنسب والذي يساعد في وصف شامل للظاهرة محل الدراسة، واستكشاف مدى وعمق التغير الاجتماعي الحادث بالمجتمع الجزائري.

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الطلبة الجامعيين الدارسين ببعض الجامعات الجزائرية (جامعة الوادي جامعة قسنطينة 2، جامعة المسيلة جامعة خميس مليانة، جامعة سعيدة، جامعة معسكر)، وذلك لاعتبارات بحثية تدعّم الدراسة، حيث تم اختيار جامعتين عشوائيا من جامعات الوطن، لتمثيل كل جامعتين خصائص تلك الناحية، بالنسبة لناحية الشرق الجزائري تم اختيار كل من: (جامعة الوادي، جامعة قسنطينة 2)، أما بالنسبة لناحية الوسط الجزائري تم اختيار كل من (جامعة خميس مليانة، جامعة المسيلة)، أما بالنسبة لناحية الغرب الجزائري تم اختيار كل من (جامعة

التغير الاجتماعي بالمجتمع الجزائري- دراسة مسحية إستكشافية د.مومن بكوش الجموعي، د.جلول أحمد سعيدة، جامعة معسكر)، وبذلك بلغ عدد الجامعات الجزائرية التي أجريت بها الدراسة الحالية ستة جامعات ممثلة للنواحي الجزائرية (ناحية الشرق، ناحية الوسط، ناحية الغرب).

عينة الدراسة وخصائصها:

هناك العديد من الطرق لاختيار العينة، منها العينات العشوائية، والعينات غير العشوائية، حيث كانت عينة الدراسة الحالية تدرج ضمن النوع الثاني أي العينات غير العشوائية، وتحديدًا العينة الحصصية أو المعاينة بالحصص، حيث تمكن هذه الطريقة بالحصول على المعلومات من كل فئة المكونة للمجتمع، كما يظهر أن هناك تشابه بين السحب العشوائي الطبقي والسحب غير الاحتمالي بالحصص، ويكمن الفرق بين الاثنين في أن الباحث في طريقة الحصص لا يحدد بطريقة عشوائية وحدات العينة، فقد يتجنب بعض عناصر المجتمع عن قصد، وبناء على ذلك لا تكون لكل عناصر المجتمع نفس الفرصة للظهور في العينة (بوحفص عبد الكريم، 2011، ص151)، حيث بلغ أفراد العينة المعتمدة في الدراسة الحالية 542 طالب وطالبة، نورد مختلف خصائص عينة الدراسة حسب كالاتي:

العينة حسب الجامعات:

جدول (01) يوضح توزيع العينة حسب الجامعات

الجامعة	حصة العينة	النسبة المئوية
جامعة الوادي	100	18.45
جامعة قسنطينة 2	97	17.89
جامعة المسيلة	82	15.13
جامعة خميس مليانة	94	17.34
جامعة سعيدة	70	12.92
جامعة معسكر	99	18.27
المجموع	542	100

من خلال الجدول نجد أن مجموع العينة الكلية يساوي 542 مشكلا من مجموع الحصص المأخوذة من كل جامعة، فكانت حصة جامعة الوادي تساوي 100 طالب جامعي بنسبة 18.45 %، أما جامعة قسنطينة 2 تساوي 97 طالبا جامعيًا بنسبة 17.89 %، في حين بلغت حصة جامعة المسيلة 82 طالبا جامعيًا بنسبة 15.13 %، كما جاءت حصة جامعة خميس مليانة تساوي 94 طالبا جامعيًا بنسبة 17.34 %، في حين بلغت حصة جامعة سعيدة 70 طالبا جامعيًا بنسبة 12.92 %، كما بلغت حصة جامعة معسكر 99 طالبا جامعيًا بنسبة 18.27 %.

العينة حسب الجنس:

جدول (02) يبين توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	199	36.72
أنثى	343	63.28

من خلال الجدول نجد أن أفراد العينة الحالية مقسمة بين الذكور والإناث، حيث بلغ عدد الذكور 199 طالبا جامعيًا بنسبة 36.72 %، أما عدد الإناث يساوي 343 طالبة جامعية بنسبة 63.28 %.

أداة الدراسة:

لقياس متغير الدراسة تم الاعتماد على المقياس المعد من قبل الباحث في أطروحته للدكتوراه الموسومة بعنوان "التغير الاجتماعي وانعكاسه على القيم الاجتماعية" والتي تمت مناقشتها بتاريخ: 2017/10/11 بجامعة محمد خيضر بسكرة.

وصف الأداة:

تكون المقياس من (73) بندا موجبة، لكل بند بدلين للإجابة (نعم، لا)، وعلى المفحوص الإجابة على كل بند بوضع العلامة (x) أمام العبارة التي تنطبق عليه ويحصل كل مفحوص على درجة (0، 1)، حيث غطت عبارات المقياس في مجملها الأبعاد الأساسية التالية: التغير في (المجال التكنولوجي، المجال الاقتصادي، المجال الأسري والقراي، المجال الاجتماعي، المجال الثقافي، المجال التربوي التعليمي، المجال السياسي، المجال النفسي)، ويتم توضيح توزيع بنود مقياس التغير الاجتماعي من خلال الجدول التالي:

جدول (03) يبين بنود مقياس التغير الاجتماعي حسب البعد

العبارات	البعد
1، 9، 17، 25، 33، 41، 49، 57	التغير التكنولوجي
2، 10، 18، 26، 34، 42، 50، 58، 65، 70	التغير الاقتصادي
3، 11، 19، 27، 35، 43، 51، 59، 66	التغير الأسري و القراي
4، 12، 20، 28، 36، 44، 52، 60، 67، 73، 74	التغير الاجتماعي
5، 13، 21، 29، 37، 45، 53، 61، 68، 72	التغير الثقافي
6، 14، 22، 30، 38، 46، 54، 62، 69	التغير التربوي والتعليمي
7، 15، 23، 31، 39، 47، 55، 63	التغير السياسي
8، 16، 24، 32، 40، 48، 56، 64	التغير النفسي
المجموع (74)	

الخصائص السيكمترية: ونعني بالخصائص السيكمترية للأدوات، مدى تمتع الأداة المستخدمة للقياس بدرجة مقبولة من صدق وثبات، وللتأكد من الخصائص السيكمترية للمقاسين المطبقين في الدراسة الحالية من صدق وثبات نوردها في الخطوات الآتية:

الصدق: لحساب صدق مقياس التغير الاجتماعي اعتمد الباحث على الخطوات التالية:

صدق التمييز (المقارنة الطرفية): اعتمد الباحث في قياس الصدق التمييزي للمقياس على طريقة المقارنة الطرفية بعد تفريغ بيانات العينة الاستطلاعية، تم جمع درجاتهم الكلية وترتيبها ترتيبا تنازليا، ثم تقسيم العينة لفئتين فئة عليا وفئة دنيا بنسبة 27 % في كل مجموعة (بشير معمرية، 2007، ص158)، ثم باستعمال نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS21 (لحساب قيمة T لعينتين مستقلتين، تحصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي:

جدول (04) يوضح الصدق التمييزي لمقياس التغير الاجتماعي

عدد أفراد المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة التجانس F	مستوى دلالة F	قيمة T	درجة حرية T	مستوى الدلالة T
16	71.69	1.3	15.33	دالة عند 0.01	12.53	17.96	دالة عند 0.01
16	58.13	4.13					

من خلال الجدول نجد أن المتوسط الحسابي للمجموعة العليا يساوي 71.69 وانحرافها المعياري يساوي 1.3، وأن المتوسط الحسابي للمجموعة الدنيا يساوي 58.13 وانحرافها المعياري يساوي 4.13، في حين نجد قيمة اختبار التجانس F تساوي 15.33 دالة عند درجة حرية 0.01، مما يدل على أن المجموعة العليا والمجموعة الدنيا غير متجانستين، وعليه فإن قيمة T تساوي 12.53 عند درجة حرية 17.96 وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01، بناءً على ذلك نقول توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين العليا والدنيا، وعليه فالمقياس يمكننا من التمييز بين المجموعتين، إذا يمكن القول بأن مقياس التغير الاجتماعي يتمتع بدرجة عالية من الصدق من حيث التمييز.

صدق المحتوى (الاتساق الداخلي): في كثير من الحالات يحسب صدق المحتوى للاختبارات للحكم على محتوى الاختبار ومضمونه، من هذا المنطلق أراد الباحث إعطاء صورة على مضمون المقياس من خلال حساب صدق المحتوى للمقياس بطريقة الاتساق الداخلي، وذلك بحساب معامل ارتباط كل بعد من الأبعاد الثمانية للمقياس عن الدرجة الكلية للمقياس، تم استعمال نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS21 لحساب قيمة r لكل بعد، فتحصل على النتائج المدونة في الجدول التالي:

جدول (05) يوضح صدق المحتوى لمقياس التغير الاجتماعي

البعد	عدد أفراد العينة	قيمة معامل الارتباط r	مستوى الدلالة
التغير التكنولوجي	60	0.59	دالة إحصائياً عند 0.01
التغير الاقتصادي	60	0.68	دالة إحصائياً عند 0.01
التغير الأسري والقرابي	60	0.63	دالة إحصائياً عند 0.01
التغير الاجتماعي	60	0.61	دالة إحصائياً عند 0.01
التغير الثقافي	60	0.61	دالة إحصائياً عند 0.01
التغير التربوي والتعليمي	60	0.57	دالة إحصائياً عند 0.01
التغير السياسي	60	0.77	دالة إحصائياً عند 0.01
التغير النفسي	60	0.87	دالة إحصائياً عند 0.01

من خلال الجدول نجد أن قيمة معامل الارتباط r للأبعاد الثمانية تتراوح بين 0.57 و 0.87 وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01، مما يؤكد على أن محتوى المقياس متسق من خلال

التغير الاجتماعي بالمجتمع الجزائري- دراسة مسحية استكشافية د.مومن بكوش الجموعي، د.جلول أحمد
ارتباط جميع الأبعاد مع بعدها الكلي، وعليه يمكن القول بأن مقياس التغير الاجتماعي يتمتع
بدرجة عالية من الصدق من حيث المحتوى أو المضمون.

الثبات: لحساب ثبات مقياس التغير الاجتماعي اعتمد الباحث على الخطوات التالية:
التناسق الداخلي للبنود (ألفا كرونباخ): قام الباحث بحساب ثبات المقياس بطريقة التناسق
الداخلي للبنود (ألفا كرونباخ) بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS21) ،
النتائج مدونة في الجدول التالي:

جدول (06) يوضح التناسق الداخلي للبنود ألفا كرونباخ لمقياس التغير الاجتماعي

البعد	عدد البنود	قيمة معامل ألفا كرونباخ	القرار
التغير التكنولوجي	8	0.73	دالة
التغير الاقتصادي	10	0.69	دالة
التغير الأسري والقرابي	9	0.81	دالة
التغير الاجتماعي	12	0.74	دالة
التغير الثقافي	10	0.83	دالة
التغير التربوي والتعليمي	9	0.87	دالة
التغير السياسي	8	0.68	دالة
التغير النفسي	8	0.70	دالة
الكلي	74	0.82	دالة

من خلال الجدول نجد أن قيمة ألفا كرونباخ للأبعاد الفرعية للمقياس تتراوح بين 0.68 و 0.87 ،
مما يدل على وجود تناسق بين البنود المكونة للأبعاد.

وما يؤكد ذلك نجد من خلال الجدول قيمة ألفا كرونباخ الكلية للمقياس، أي درجة التناسق
الداخلي بين بنود مقياس التغير الاجتماعي تساوي 0.82، وبذلك يمكن القول بأن مقياس التغير
الاجتماعي يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

التجزئة النصفية: قام الباحث بحساب معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية، حيث تم تقسيم بنود
المقياس إلى نصفين متساويين (علوي/ سفلي)، ثم حساب معامل الارتباط بيرسون بين النصفين
باستعمال نظام الحزمة الإحصائية (SPSS21)، النتائج مدونة بالجدول التالي:

جدول (07) يوضح ثبات التغير الاجتماعي بطريقة التجزئة النصفية

المؤشرات الإحصائية	قيمة r المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
قبل التعديل (بيرسون)	0.57	58	دالة عند 0.01
بعد التعديل (سيرمان براون)	0.72		

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة r المحسوبة قبل التعديل بيرسون تساوي 0.57، وفي الحقيقة
قيمة r المعبر عنها تعبر عن قيمة معامل الارتباط بين نصفي المقياس، توجب تصحيح معادلة
الطول فتحصلنا على قيمة r الحقيقية بعد التعديل سيرمان تساوي 0.72 فهي دالة عند مستوى
دلالة (0.01)، وعليه يمكن القول بأن مقياس التغير الاجتماعي يتمتع بدرجة عالية من
الثبات (مقدم عبد الحفيظ، 2003، ص156).

تحليل وتفسير النتائج:

تحليل وتفسير نتائج الفرضية الأولى: مستوى التغير الاجتماعي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال.

تم قياس هذه الفرضية باستخدام اختبار "ت" لعينة واحدة على متوسط فرضي، بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS18، النتائج مدونة أدناه:

جدول (08) يوضح اختبار "ت" لعينة واحدة على متوسط فرضي لمستوى التغير الاجتماعي

مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة "ت" المحسوبة	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	عدد الأفراد	البيانات الإحصائية المتغيرات
دال عند 0.01	541	90.41	37	6.94	63.94	542	التغير الاجتماعي

من خلال الجدول نجد أن عدد الأفراد يساوي 542، وأن الوسط الحسابي يساوي 63.64، بانحراف معياري يساوي 6.94، وأن الوسط الفرضي يساوي 37، في حين بلغت القيمة المحسوبة لاختبار "ت" تساوي 90.41 عند درجة الحرية 541 فهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01، وهذا ما يؤكد أن نسبة الثقة في صحة النتائج المتوصل إليها تقدر بـ 99% وعليه إثبات الفرضية القائلة بأن مستوى التغير الاجتماعي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال ويمكن تفسير ذلك من خلال التغير العالي في جميع المجالات الآتي ذكرها.

تحليل وتفسير نتائج الفرضية الثانية: مستوى التغير في المجال التكنولوجي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال.

تم قياس هذه الفرضية باستخدام اختبار "ت" لعينة واحدة على متوسط فرضي، بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS18، النتائج مدونة أدناه:

جدول (09) يوضح اختبار "ت" لعينة واحدة على متوسط فرضي لمستوى التغير في المجال التكنولوجي

مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة "ت" المحسوبة	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	عدد الأفراد	البيانات الإحصائية المتغيرات
دال عند 0.01	541	109.03	4	0.76	7.57	542	التغير في المجال التكنولوجي

من خلال الجدول نجد أن عدد الأفراد يساوي 542، وأن الوسط الحسابي يساوي 7.57، بانحراف معياري يساوي 0.76، وأن الوسط الفرضي يساوي 4، في حين بلغت القيمة المحسوبة لاختبار "ت" تساوي 109.03 عند درجة الحرية 541 فهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01، وهذا ما يؤكد أن نسبة الثقة في صحة النتائج المتوصل إليها تقدر بـ 99% وعليه إثبات الفرضية القائلة بأن مستوى التغير في المجال التكنولوجي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال ويمكن تفسير ذلك من خلال النتائج الميدانية المتوصل إليها حول مؤشرات التغير في المجال التكنولوجي التي سنتطرق إليها بنوع من التفصيل والشرح:

-التبدل والتطور الواضح في وسائل النقل من حافلات وطائرات وقطارات وسيارات مقارنة بالسابق أين كان يتم التنقل عن طريق الحيوانات من دواب وأحصنة وعربات وغيرها من الوسائل التقليدية القديمة، وأصبحت محطات النقل في كل مكان سواء في القرى أو المدن وكذا توفر المطارات تقريبا في كل ولاية يوجد بها مطار، كل ذلك خلق جوا من التنافس لتوفير الجهد والوقت وسهولة التنقل في كل الأوقات، كذلك أصبح التهافت على اقتناء المركبات الفاخرة والسريعة والاستغناء عن المركبات القديمة ومختلف أنواع العربات في نقل البضائع والأشخاص التي كانت تستعمل سابقا، حيث أكد هذا التطور والتبدل في وسائل النقل كل من المفحوصين الذكور بنسبة 83.2%، والإناث بنسبة 87.2%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 85.5%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 86.7%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 86.2%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 87%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 84.6%.

-انتشار الإنارة بالمصابيح الكهربائية بدلا من المصابيح الزيتية والطرق التقليدية، إذ انتشر ذلك في كل ربوع الوطن الجزائري وإلى أقصى الحدود الممكنة والمناطق الجزائرية، بدلا من الإنارة بالطرق التقليدية كالفناديل والنار والشموع، والتي لم تعد موجودة إلا في الحالات الاستثنائية أو في بعض المناطق الجبلية البعيدة والتي لم تتطور بعد، وفي هذا الإطار دخل التنافس حول انتقاء أجود المصابيح من حيث طاقتها وكمية استهلاكها للطاقة، حيث أكد هذا التطور والتبدل في طرق الإنارة كل من المفحوصين الذكور بنسبة 97.5%، والإناث بنسبة 98.3%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 98.3%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 97.4%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 96.5%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 98.3%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 97%.

-انتشار استخدام مخترعات التبريد والتجميد والتدفئة، حيث انتشر ذلك في كل البيوت الجزائرية وأصبح التنافس على انتقاء الأجهزة ذات الجودة العالية، حيث أكد هذا التطور والتبدل وانتشار مخترعات التبريد والتجميد والتدفئة كل من المفحوصين الذكور بنسبة 95.5%، والإناث بنسبة 98.8%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 97.1%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 98.5%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 98%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 97.2%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 97.6%.

-تطور وسائل اللعب والترفيه الإلكترونية، حيث انتشرت وسائل اللعب التكنولوجية الحديثة الدقيقة بدلا من وسائل اللعب التقليدية المتعارف عليها لدى الجيل القديم التي لم تعد تجدي نفعاً في تغيير النشاط وإشباع حاجات الجيل الحديث كالفوس والحبل والمسامرة وغيرها من الوسائل التقليدية، حيث أكد هذا التطور والتبدل في وسائل اللعب والترفيه كل من المفحوصين الذكور بنسبة 69.5%، والإناث بنسبة 96.2%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 96.2%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 96.4%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 95.9%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 97.2%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 95.9%.

-انتشار استخدام وسائل الاتصال الحديثة، كالهاتف النقالة والإنترنت والفيسبوك والتويتر وغيرها من الوسائل الحديثة المساعدة على الاتصال، كما تنوعت استخدامات تلك الوسائل بتنوع

الماركات والخصائص وتنوع برامج التشغيل، بدلا من الطرق التقليدية في الاتصال التي تم الاستغناء عنها والكثير منها لم يعد لها وجود أو أثر كالاتصال بالرسائل والحمم الزاجل وإشعال النار حتى الهاتف الثابت الذي لم يعد يستخدم إلا في الحالات النادرة أو لدى بعض الإدارات، حيث أكد هذا التطور والتبدل في وسائل في استخدام وسائل الاتصال كل من المفحوصين الذكور بنسبة 98.5%، والإناث بنسبة 99.1%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 99.1%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 98.5%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 98%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 99.4%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 99.4%.

-استخدام الآلات التكنولوجية في العمل بدلا من القوى العضلية، بعدما كانت الورشات والمصانع تفتقر إلى الوسائل الحديثة التكنولوجية العالية الدقة حيث توفر الجهد والوقت على الفرد الجزائري، وأصبحت تستخدم بدلا من القوى العضلية من حيث تحقيق الجودة والنوعية والكمية، حيث أكد هذا التطور والتبدل في استخدام الآلات التكنولوجية في العمل كل من المفحوصين الذكور بنسبة 88.9%، والإناث بنسبة 93.9%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 91.3%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 93.4%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 94.4%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 93.2%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 88.2%.

-الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في نشر المعرفة، كالحواسيب وشبكات الأنترنت والهواتف النقالة والأقراص المضغوطة والقابلة للإزالة والعروضات والماصات الضوئية واستعمال السبورات الذكية بدلا من استعمال الطرق التقليدية كان الاعتماد فقط على الألواح الخشبية و الطباشير والكتب الورقية وغيرها، حيث أكد هذا التطور والتبدل في الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في نشر المعرفة كل من المفحوصين الذكور بنسبة 90.5%، والإناث بنسبة 94.8%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 91.6%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 95.9%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 93.9%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 92.7%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 92.9%.

-انتشار المنتجات الالكترونية ذات الحجم الصغير الهاتف النقال والحاسب المحمولة واللوح الالكتروني وغيرها من الوسائل الدقيقة والمتطورة جدا، حيث أكد هذا التطور والتبدل وانتشار المنتجات الالكترونية الدقيقة ذات الحجم الصغير كل من المفحوصين الذكور بنسبة 93.5%، والإناث بنسبة 96.2%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 94.8%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 96.4%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 98.5%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 94.4%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 92.3%.

تحليل وتفسير نتائج الفرضية الثالثة: مستوى التغير في المجال الاقتصادي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال.

تم قياس هذه الفرضية باستخدام اختبار "ت" العينة واحدة على متوسط فرضي، بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS18، النتائج مدونة أدناه:

جدول (10) يوضح اختبار "ت" لعينة واحدة على متوسط فرضي لمستوى التغير في المجال الاقتصادي

مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة "ت" المحسوبة	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	عدد الأفراد	البيانات الإحصائية المتغيرات
دال عند 0.01	541	63.20	5	1.38	8.76	542	التغير في المجال الاقتصادي

من خلال الجدول نجد أن عدد الأفراد يساوي 542، وأن الوسط الحسابي يساوي 8.76، بانحراف معياري يساوي 1.38، وأن الوسط الفرضي يساوي 5، في حين بلغت القيمة المحسوبة لاختبار "ت" تساوي 63.20 عند درجة الحرية 541 فهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01، وهذا ما يؤكد أن نسبة الثقة في صحة النتائج المتوصل إليها تقدر بـ 99% وعليه إثبات الفرضية القائلة بأن مستوى التغير في المجال الاقتصادي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال ويمكن تفسير ذلك من خلال النتائج الميدانية المتوصل إليها حول مؤشرات التغير في المجال الاقتصادي التي سنتطرق إليها بنوع من التفصيل والشرح:

-ازدياد عدد المهن والحرف مقارنة بالسابق التي تكاد تنعدم المهن وتعد على الأصابع نظراً لمحدوديتها وخاصة في القطاع الخاص، وأصبح هناك العديد من الخريجين في كافة التخصصات والمهن، في حين ظهرت تخصصات دقيقة داخل التخصص الواحد، حيث أكد هذا التطور والتبديل وازدياد المهن والحرف مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 80.4%، والإناث بنسبة 81.6%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 86.6%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 79.1%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 85.7%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 83.6%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 73.4%.

-كثرة المصانع، حيث انتشرت المصانع في كل الأماكن برربوع الوطن الجزائري بدلاً من السابق كانت المصانع ضئيلة وتكاد تكون محصورة في بعض المناطق التي تحتوي على مواد أولية أو ثروات طبيعية معينة، حيث أكد هذا التطور والتبديل وكثرة المصانع مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 72.9%، والإناث بنسبة 84.8%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 86.2%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 81.1%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 86.2%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 81.2%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 72.2%.

-كثرة الهجرة من القرى إلى المدن لأجل العمل، حيث أصبح من السهل على أفراد المجتمع الجزائري التنقل للسكن بالمدن من أجل العمل والحصول على لقمة العيش مقارنة بالسابق الذي يصعب تغيير السكن ويضحي رب العائلة بنفسه بدلاً من التضحية بأفراد عائلته حيث أكد هذا التطور والتبديل في الهجرة من القرى إلى المدن لأجل العمل مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 89.4%، والإناث بنسبة 91%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 91.3%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 88.8%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 86.2%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 96%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 89.3%.

-تفشيت ثقافة الاستهلاك في جميع المجالات، مقارنة بالسابق أين كان الفرد الجزائري محصورة في اقتناء ضروريات الحياة فقط، أما اليوم لم تعد هناك حدود وحوارج لاقتناء كل ما هو جديد

ونافع وممتع، حيث أكد هذا التطور والتبدل في تفشي ثقافة الاستهلاك في جميع المجالات مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 81.4%، والإناث بنسبة 88%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 85.2%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 86.2%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 86.7%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 85.9%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 84%.

-انتشرت الأسواق كالسوق اليومية والسوق الأسبوعية، بعدما كانت الأسواق محدودة بمكان معين ويزمن معين سابقا، أصبحت الأسواق في كل مكان وفي كل وقت، حيث تنوعت الأسواق بجميع تخصصاتها، سوق للسيارات وسوق الخضرا، وسوق الألبسة والسوق اليومية والسوق الأسبوعية وغيرها من الأسواق المحلية وحتى في الأحياء والشوارع انتشرت هذه الأسواق، حيث أكد هذا التطور والتبدل في انتشار الأسواق مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 5.91%، والإناث بنسبة 97.1%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 95.4%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 94.4%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 94.4%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 93.8%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 96.4%.

-ظهرت الفوارق المالية في أجور الناس، مقارنة بالسابق أين كان دخل الناس متقاربا إلى حد بعيد، وبتعدد المهن والتخصصات أدى إلى خلق فوارق في الأجور، حيث أكد هذا التغير والتبدل وظهور الفوارق في الأجور مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 93.5%، والإناث بنسبة 94.2%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 93.9%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 93.9%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 93.4%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 94.9%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 93.5%.

-تزايد استنزاف الموارد الطبيعية بكميات هائلة، بعد ما كان سابقا الاستهلاك محدودا للموارد الطبيعية نتيجة الإمكانات الضعيفة وعدم تفعيل التكنولوجيات الحديثة، نجد اليوم تغيرا كبيرا في ذلك الجانب بل وصل الاستغلال إلى أبعد الحدود، حيث أكد هذا التغير والتبدل في تزايد استنزاف الموارد الطبيعية مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 91.5%، والإناث بنسبة 84.3%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 86.4%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 88.3%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 89.3%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 89.3%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 81.7%.

-كثرة استخدام البذور المحسنة والمهجنة في الطابع الفلاحي، حيث أنه في السابق كانت تستعمل تلك البذور المحلية النقية دون أدوية أو تهجين، أين يتم انتقاؤها من قبل الفلاح باجتهاده الخاص بعد تأصيلها، وما نشهده اليوم أصبح الاعتماد على النوعيات المهجنة ويتم استيرادها من الخارج، حيث أكد هذا التطور والتبدل في استخدام البذور المحسنة والمهجنة مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 87.4%، والإناث بنسبة 90.1%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 87.8%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 91.8%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 8.89%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 87%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 5.90%.

-إنفاق مبالغ طائلة لإشباع الأذواق الترفيهية، حيث كانت ثقافة الترفيه محدودة ويطرق تقليدية دون عناء أو خسارة، ولدى الكثير من أفراد المجتمع الجزائري تكاد تكون منعدمة نتيجة البحث على لقمة العيش، وكذا الأعباء الاجتماعية التي تملأ فراغ الفرد الجزائري، لكن ذلك تغير بصورة واضحة وأصبح الفرد الجزائري ينفق مبالغ طائلة من أجل الترفيه والسفر والسهرات والسياحة للتخفيف من حدة الضغوط اليومية، حيث أكد هذا التطور والتبدل في إنفاق المبالغ الطائلة لإشباع الأذواق مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 92%، والإناث بنسبة 89.2%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 90.1%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 90.8%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 89.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 91.5%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 89.3%.

-ظهور الثراء الفاحش، بعدما كان المجتمع متجانسا إلى أبعد الحدود نشهد اليوم تبديلا كبيرا ومن مظاهر ذلك انتشار المباني والسيارات الفخمة والعقارات الواسعة ومصانع الخواص والأموال المودعة في البنوك، ناهيك عن تبيض الأموال وغيرها من مظاهر الثراء الفاحش، حيث أكد هذا التطور والتبدل وظهور الثراء الفاحش بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 84.9%، والإناث بنسبة 81.6%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 83.2%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 82.7%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 83.2%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 80.8%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 84.6%.

تحليل وتفسير نتائج الفرضية الرابعة: مستوى التغير في المجال الأسري والقرابي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال.

تم قياس هذه الفرضية باستخدام اختبار "ت" لعينة واحدة على متوسط فرضي، بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS18، النتائج مدونة أدناه:

جدول (11) يوضح اختبار "ت" لعينة واحدة على متوسط فرضي لمستوى التغير في المجال الأسري والقرابي

البيانات الإحصائية المتغيرات	عدد الأفراد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة "ت" المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
التغير في المجال الأسري والقرابي	542	7.55	1.37	4.5	51.76	541	دال عند 0.01

من خلال الجدول نجد أن عدد الأفراد يساوي 542، وأن الوسط الحسابي يساوي 7.55، بانحراف معياري يساوي 1.37، وأن الوسط الفرضي يساوي 4.5، في حين بلغت القيمة المحسوبة لاختبار "ت" تساوي 51.76 عند درجة الحرية 541 فهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01، وهذا ما يؤكد أن نسبة الثقة في صحة النتائج المتوصل إليها تقدر بـ 99% وعليه إثبات الفرضية القائلة بأن مستوى التغير في المجال الأسري والقرابي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال ويمكن تفسير ذلك من خلال النتائج الميدانية المتوصل إليها حول مؤشرات التغير في المجال الأسري والقرابي التي سنتطرق إليها بنوع من التفصيل والشرح:

-ضعفت الروابط العشائرية مقارنة بالسابق، حيث أكد هذا التغير والتبدل في الروابط العشائرية مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 77.4%، والإناث بنسبة 81.6%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 77.7%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 84.2%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 79.7%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 79.7%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 81%.

-تأخر سن الزواج، حيث أكد هذا التغير والتبدل في سن الزواج مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 80.9%، والإناث بنسبة 70.8%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 75.1%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 74%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 74.6%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 79.7%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 69%.

-نقص الزواج من الأقارب، حيث أكد هذا التغير والتبدل في الزواج من الأقارب مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 81.9%، والإناث بنسبة 78.7%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 81.2%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 77.6%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 85.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 80.2%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 72.6%.

-تفشيت الأسر الصغيرة بدلا من الأسر الممتدة، حيث أكد هذا التغير والتبدل في تقشي هذا النوع من الأسر مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 84.4%، والإناث بنسبة 89.2%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 86.4%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 89.3%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 91.4%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 85.3%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 85.1%.

-تغيرت طرق تربية الأبناء ومعاملتهم، حيث أكد هذا التغير والتبدل في طرق تربية الأبناء ومعاملتهم مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 88.9%، والإناث بنسبة 89.8%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 89%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 90.3%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 93.4%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 89.8%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 84.5%.

-تزايد نسبة النساء العاملات وخروج المرأة للعمل، حيث أكد هذا التغير والتبدل في تزايد نسبة النساء العاملات وخروج المرأة للعمل مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 98.5%، والإناث بنسبة 98.8%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 98.8%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 98.5%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 99%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 100%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 97%.

-وجود مجال لحرية اختيار شريك أو شريكة الحياة، حيث أكد هذا التغير والتبدل في حرية اختيار شريك أو شريكة الحياة مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 86.9%، والإناث بنسبة 86.6%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 89%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 83.2%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 90.4%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 86.4%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 82.7%.

-ضعفت سلطة كبار السن على الأبناء والأحفاد، حيث أكد هذا التغير والتبدل سلطة كبار السن مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 71.4%، والإناث بنسبة 79.3%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 76.5%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 76%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 85.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 74.6%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 67.3%.

-تزايد نسبة التحكم في إنجاب الأطفال، حيث أكد هذا التغير والتبدل في التحكم في الإنجاب مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 75.9%، والإناث بنسبة 86%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 84.1%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 79.1%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 85.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 82.5%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 78%.

تحليل وتفسير نتائج الفرضية الخامسة: مستوى التغير في المجال الاجتماعي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال.

تم قياس هذه الفرضية باستخدام اختبار "ت" لعينة واحدة على متوسط فرضي، بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS18، النتائج مدونة أدناه:

الجدول (12) يوضح اختبار "ت" لعينة واحدة على متوسط فرضي لمستوى التغير في المجال

الاجتماعي

مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة "ت" المحسوبة	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	عدد الأفراد	البيانات الإحصائية المتغيرات
دال عند 0.01	541	57.49	6	1.64	10.05	542	التغير في المجال الاجتماعي

من خلال الجدول نجد أن عدد الأفراد يساوي 542، وأن الوسط الحسابي يساوي 10.05، بانحراف معياري يساوي 1.64، وأن الوسط الفرضي يساوي 6، في حين بلغت القيمة المحسوبة لاختبار "ت" تساوي 57.49 عند درجة الحرية 541 فهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01، وهذا ما يؤكد أن نسبة الثقة في صحة النتائج المتوصل إليها تقدر بـ 99% وعليه إثبات الفرضية القائلة بأن مستوى التغير في المجال الاجتماعي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال ويمكن تفسير ذلك من خلال النتائج الميدانية المتوصل إليها حول مؤشرات التغير في المجال الاجتماعي التي سننظر إليها بنوع من التفصيل والشرح:

-الارتباط بين سكان المدن على أساس النفع والمصلحة، حيث ظهرت العلاقات الاجتماعية الظرفية الفائتة التي تنتهي بانتهاء الغرض أو المصلحة، مقارنة بالسابق أين كانت العلاقات الاجتماعية بين الأفراد مبنية على أساس الدم والمصاهرة و تدوم لفترات طويلة قد لا تنتهي إلا بالوفاة وقد تتعدى بعد مفارقة الحياة وتستمر إلى الأبناء، حيث نشهد غياب مجاورة الأخوة والأهل وأبناء العمومة ويتم تفضيل مجاورة أفراد لا نعرفهم وليسوا من الأقارب قد يكون بسبب القرب من مكان العمل أو تحقيق المكاسب، حيث أكد هذا التغير والتبدل في العلاقات مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 78.4%، والإناث بنسبة 84.3%، سكان المدن الجزائرية بنسبة

80.3%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 85.2 %، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 83.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 85.3%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 76.8%.

-تحسنت الأوضاع المعيشية للناس، حيث نجد أن الكثير من الأسر الجزائرية تحسنت حالتها المعيشية بالموازاة مع توفر متطلبات الحياة، حيث أكد هذا التغير والتبدل والتحسين في الأوضاع المعيشية لأفراد المجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 8.65%، والإناث بنسبة 70.6%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 70.4%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 65.8%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 76.1%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 68.4%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 60.7%.

-ظهر التفاوت الطبقي بين الناس، فبعدما كان المجتمع متقاربا ومتجانسا نوعا ما دون وجود حساسيات وتفاوت بين الأفراد، نجد اليوم تشكل طبقات من الضعفاء والأغنياء تكاد تغيب طبقة الوسطى، حيث أكد هذا التغير والتبدل وظهور التفاوت الطبقي مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 82.4%، والإناث بنسبة 84%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 82.9%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 84.2%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 2.83%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 83.1%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 83.9%.

-كثرت مجالات اكتساب المكانة الاجتماعية، فبعدما كانت المكانة تكتسب من الحسب والنسب والأصالة أو الانتماء لعرش معين أو طائفة معينة استبدلت اليوم تلك المعايير وأصبح الفرد الجزائري يفضل أن يلقب مثلا بدرجته العلمية أو اسم شهرته التجارية و بحسب مكاسبه ومكانته المالية أو كثرة حجه وزيارته لبيت الله الحرام، حيث أكد هذا التغير والتبدل في المكانة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 84.9%، والإناث بنسبة 90.1%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 86.4%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 91.3%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 89.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 87.6%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 86.9%.

-طغت النظرة الفردية في بناء العلاقات بين الأفراد، فبعدما كان المجتمع الجزائري تغلب عليه النظرة الجمعية أو العروشية أو القبلية أو القرابية في تكوين العلاقات بحيث لا يستطيع أن يتحرر منها أي فرد، نشهد اليوم تبديلا كبيرا في تلك المعايير نحو النظرة الفردية وأصبح الكل حر في إقامة العلاقات أو الانغلاق دون توبيخ أو تدخل من الوالدين أو أفراد المجتمع، حيث أكد هذا التغير والتبدل وطغيان النظرة الفردية في بناء العلاقات بين أفراد المجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 80.4%، والإناث بنسبة 84.8%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 82.6%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 84.2%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 85.3%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 82.5%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 81.5%.

-طغيان الجانب المادي على الجوانب الأخرى، فبعدما كان المجتمع الجزائري تغلب عليه الجوانب الروحية نشهد اليوم تبديلا كبيرا وسيادة النظرة المادية بحيث أصبح الكل ينظر للأشياء

بمعيار مادي وحسب ألف حساب للأشياء المادية دون تغليب النظرة الروحية العقائدية، حيث أكد هذا التغير والتبدل في طغيان الجانب المادي مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 92%، والإناث بنسبة 96.2%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 93.3%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 96.9.2%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 98%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 93.2%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 92.3%.

-انتشار المجاملة في المعاملات على أساس المصلحة، فبعدما كان المجتمع يتعامل على أساس الاتحاد والعيش الكريم وافتاء وجه الله، والافتداء بالسلف الصالح في الأفعال والأقوال والسهر على توريثها إلى الأجيال القادمة، تشهد اليوم تبديلا كبيرا في تلك المعاملات التي اتسمت بالانحلال والتفسخ وعدم الانسجام مع القيم والعادات والتقاليد والتمرد عن الأصل وثقافة الأجداد والآباء، حيث أكد هذا التغير والتبدل وانتشار المجاملة في المعاملات مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 92%، والإناث بنسبة 95.6%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 93.9%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 94.6%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 9.93%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 93.2%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 95.8%.

-تغيرت النظرة إلى الأخلاق وتفشي الحرية الأخلاقية، فبعدما كان المجتمع ينظر إلى الأخلاق بمنظار واحد وهو المعيار الشرعي الموحد في جميع القطر ويعرفه ويتفق عليه الكبير والصغير تشهد اليوم تبديلا كبيرا في التقيد بتلك المعايير والضوابط وتفشت الحرية الأخلاقية في حياة الأفراد وأصبح الكل يريد أن يتصرف بما يحلو له حتى وإن كانت تلك التصرفات تتنافى مع المعايير التي حددها المجتمع، حيث أكد هذا التغير والتبدل في تغير النظرة إلى الأخلاق وتفشي حرية الأخلاقية مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 90.5%، والإناث بنسبة 89.2%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 87.8%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 92.9%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 90.9%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 91%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 86.9%.

-تغير الاقتداء بالأشخاص، فبعدما كان المجتمع ينظر ويقتدي بالعلماء والمجاهدين ورجال الدين ورجال العلم في الأخلاق والمعرفة والتضحية والشهامة والشجاعة ومجابهة الحق ونصرة الدين وتغليب، تشهد اليوم تبديلا في الاقتداء بهؤلاء السلف، حيث أكد هذا التغير والتبدل في القدوة مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 73.9%، والإناث بنسبة 76.7%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 73.6%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 79.1%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 79.2%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 78%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 69%.

-تساؤل كرم الضيافة، فبعدما كان يتميز المجتمع الجزائري برمته بكرم الضيافة تشهد تراجعا في هذه الصفة، حيث أكد هذا التغير والتبدل في كرم الضيافة مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 65.8%، والإناث بنسبة 64.1%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 64.9%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 64.8%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 64%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 69.5%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 60.7%.

-انتشار الأمراض الاجتماعية كالرشوة والمحسوبية، فبعدما كان المجتمع الجزائري محافظا سليما لا يعرف مثل هذه الأمراض الاجتماعية الهدامة والسلبية التي تمس بالأخلاق والاقتصاد تشهد اليوم تبديلا كبيرا في تلك المعاملات وتفشت الأمراض الاجتماعية بين العديد من الأفراد ومؤسسات الدولة وأصبح الكثير يتعامل بالرشوة والمحسوبية، حيث أكد هذا التغير والتبدل وانتشار الأمراض الاجتماعية مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 97%، والإناث بنسبة 98%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 98%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 96.3%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 97%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 97.7%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 98.2%.

تحليل وتفسير نتائج الفرضية السادسة:مستوى التغير في المجال الثقافي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال.

تم قياس هذه الفرضية باستخدام اختبار "ت" لعينة واحدة على متوسط فرضي، بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS18، النتائج مدونة أدناه:

جدول (13) يوضح اختبار "ت" لعينة واحدة على متوسط فرضي لمستوى التغير في المجال الثقافي

البيانات الإحصائية المتغيرات	عدد الأفراد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة "ت" المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
التغير في المجال الثقافي	542	8.97	1.16	5	79.71	541	دال عند 0.01

من خلال الجدول نجد أن عدد الأفراد يساوي 542، وأن الوسط الحسابي يساوي 8.97، بانحراف معياري يساوي 1.16، وأن الوسط الفرضي يساوي 5، في حين بلغت القيمة المحسوبة لاختبار "ت" تساوي 79.71 عند درجة الحرية 541 فهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01، وهذا ما يؤكد أن نسبة الثقة في صحة النتائج المتوصل إليها تقدر بـ 99% وعليه إثبات الفرضية القائلة بأن مستوى التغير في المجال الثقافي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال ويمكن تفسير ذلك من خلال النتائج الميدانية المتوصل إليها حول مؤشرات التغير في المجال الاجتماعي التي سنتطرق إليها بنوع من التفصيل والشرح:

-انتشار وتزايد الفنادق والمطاعم لخدمة الزبائن، إذ تغيرت ثقافة تقديم الخدمات للزبائن والضيوف من البيوت إلى الفنادق والمطاعم أو المقاهي، حيث أكد هذا التغير والتبدل وانتشار فنادق والمطاعم بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 4.83%، والإناث بنسبة 88.3%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 85.5%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 88.3%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 92.4%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 83.1%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 83.3%.

-انتشرت المساكن العصرية بدلا من البيوت المبنية بالطين أو القصب، حيث اختفت الكثير من ثقافة الباء القديم الفوضوي المبنية من الطين والقصب والجبس إلى البيوت العصرية، حيث أكد هذا التغير والتبدل وانتشار المساكن العصرية بدلا من المساكن التقليدية بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 95%، والإناث بنسبة 96.8%، سكان المدن

الجزائرية بنسبة 95.7%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 97.4%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 97%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 94.9%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 96.4%.

-تنوعت الألبسة وبكثرة، حيث نشهد اليوم تبدا كبيرا في تلك الثقافة حيث أصبح كل واحد منا يملك العديد من الألبسة وبأعداد هائلة ومتنوعة فهذا لباس شتوي ولبس صيفي ولباس الأفراح ولباس ديني، بعدما كان الفرد الجزائري يكتفي ببعض الألبسة من أجل السترة، حيث أكد هذا التغير والتبدل في تنوع الألبسة وكثرتها بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 98%، والإناث بنسبة 99.1%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 99.1%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 98%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 98.5%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 98.9%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 98.8%.

-ظهرت أذواق خاصة في مجال الترفيه، فبعدها كان الفرد الجزائري يرفه عن نفسه بطرق تقليدية اكتسبها من الأجداد، نشهد اليوم تبدا كبيرا في تلك الثقافة نتيجة كثرة استعمال الآلات الالكترونية والتنقل بالسيارات وزيارة المواقع الأثرية الموجود بالوطن وخارج الوطن والخروج للمساحات الخضراء والمواقع الموسمية، كذلك البحث عن الجديد من حصص تلفزيونية وأنترنت، حيث أكد هذا التغير والتبدل وظهور العديد من الأذواق الترفيهية بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 90.5%، والإناث بنسبة 90.4%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 89.3%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 92.3%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 90.9%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 93.2%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 86.9%.

-تغيرت النظرة إلى تعليم الفتاة، حيث تغيرت النظرة إلى ثقافة تعليم الفتاة بالمجتمع الجزائري وتبدل النظرة القديمة بعدما كان تعليم الفتاة محدودا جدا ولا تتعدى المراحل الابتدائية في تعليمها، نشهد اليوم تبدا كبيرا في تلك النظرة، حيث أكد هذا التغير والتبدل في تغير النظرة إلى تعليم الفتاة بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 84.9%، والإناث بنسبة 91.3%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 87.8%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 91.3%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 93.9%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 89.3%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 82.7%.

-تزايد الاختلافات الدينية والمذهبية، حيث نجد تغيرا كبيرا في الاختلافات الدينية والمذهبية بالمجتمع الجزائري وتبدل النظرة القديمة حول الاعتناق بمذهب واحد وهو المذهب المالكي وخاصة في الفتاوى والمعاملات والذي يعتمد عليه جميع الأئمة تشهد تبلا في تلك الالتزامات وظهور جماعات مختلفة وطوائف يتبنى كل منهم مذهبا معينا ويتصرفون ويفتقون إزاءه، ناهيك عن القنوات الفضائية التي تقدم مختلف الفتاوى على الهواء، حيث أكد هذا التغير والتبدل وظهور الاختلافات الدينية والمذهبية بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 81.9%، والإناث بنسبة 81.6%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 82%، سكان القرى

الجزائرية بنسبة 81.1%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 81.7%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 84.7%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 78.6%.

-التخلي عن الكثير من العادات والتقاليد، حيث نشهد تخليا على الكثير من العادات والتقاليد التي كانت سائدة بالمجتمع الجزائري حيث اختفت الكثير من الطقوس التي كانت تمارس في بعض الاحتفالات والأعياد والمناسبات كذلك نفور العديد من الأسر والأفراد الذين كانوا يتبنون تلك العادات ويتمسكون بها، حيث أكد هذا التغير والتبدل والتخلي عن الكثير من العادات والتقاليد بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 84.4%، والإناث بنسبة 85.4%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 84.6%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 86.2%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 86.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 84.2%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 83.9%.

توفر أماكن الترفيه كالملاعب وحدائق التسلية، ودليل ذلك ثقافة تشييد أماكن اللعب في كل المناطق وكذا أماكن الترفيه كالملاعب وحدائق التسلية والمتنزهات والشواطئ، وتخصص الدولة ميزانيات كبيرة لهذا الجانب، حيث أكد هذا التغير والتبدل وانتشار أماكن الترفيه والتسلية بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 75.4%، والإناث بنسبة 87.8%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 83.5%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 82.7%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 87.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 80.2%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 81%.

-تغيرت نوعية الأطباق والمأكولات، ونشهد اليوم تغيرا كبيرا في ثقافة الأكل لدى المجتمع الجزائري فبعدما كانت الأطباق محددة نوعا ما وخاصة في لمناسبات والأعراس وكذلك الحياة اليومية للأسر الجزائرية لم نعد نكتفي بنوع واحد على الطاولة بل تجد العديد من الأطباق بتنوعها وأشكالها، حيث أكد هذا التغير والتبدل في نوعية الأطباق والمأكولات بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 86.4%، والإناث بنسبة 94.5%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 91.3%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 91.8%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 94.9%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 84.7%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 94.6%.

-تغيرت بعض المصطلحات في لهجات المجتمع، فبعدما كانت اللهجة ثابتة نوعا ما نشهد اليوم تبديلا كبيرا وتداخلا بين العديد من اللهجات والتي تكون أحيانا غريبة عن مجتمعنا الجزائري، حيث أكد هذا التغير والتبدل في بعض المصطلحات واللهجات بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 94.5%، والإناث بنسبة 94.5%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 93.9%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 95.4%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 96.4%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 94.4%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 92.3%.

تحليل وتفسير نتائج الفرضية السابعة: مستوى التغير في المجال التربوي والتعليمي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال.

تم قياس هذه الفرضية باستخدام اختبار "ت" لعينة واحدة على متوسط فرضي، بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS18، النتائج مدونة أدناه:
جدول (13) يوضح اختبار "ت" لعينة واحدة على متوسط فرضي لمستوى التغير في المجال التربوي والتعليمي

مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة "ت" المحسوبة	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	عدد الأفراد	البيانات الإحصائية المتغيرات
دال عند 0.01	541	68.13	4.5	1.18	7.96	542	التغير في المجال التربوي والتعليمي

من خلال الجدول نجد أن عدد الأفراد يساوي 542، وأن الوسط الحسابي يساوي 7.96، بانحراف معياري يساوي 1.18، وأن الوسط الفرضي يساوي 4.5، في حين بلغت القيمة المحسوبة لاختبار "ت" تساوي 68.13 عند درجة الحرية 541 فهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01، وهذا ما يؤكد أن نسبة الثقة في صحة النتائج المتوصل إليها تقدر بـ 99% وعليه إثبات الفرضية القائلة بأن مستوى التغير في المجال الثقافي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال ويمكن تفسير ذلك من خلال النتائج الميدانية المتوصل إليها حول مؤشرات التغير في المجال التربوي والتعليمي التي سنتطرق إليها بنوع من التفصيل والشرح:

-تدنت نسبة الأمية، أين نشهد تغيرا ملحوظا في تدني نسبة الأمية بالمجتمع الجزائري بعدما كان عدد المتعلمين محدودا وخاصة خلال الأطوار التعليمية المتقدمة أو التخصصات الصعبة والتي تتطلب تكويننا خاصا، أصبح الكثير من الجزائريين يحملون شهادات جامعية ومتخصصة في شتى المجالات والتخصصات، حيث أكد هذا التغير والتبدل في نسبة الأمية بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 82.4%، والإناث بنسبة 84%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 83.2%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 84.2%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 85.3%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 86.4%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 78%.

-تعمم التعليم في كافة التراب الوطني، بعدما كانت المدارس بمختلف الأطوار التعليمية محدودة وخاصة الجامعات التي تعد على الأصابع نشهد اليوم تبديلا في هذا الجانب وتعمم التعليم في كافة الأقطار وحتى المناطق النائية، حيث أكد هذا التغير والتبدل وتعميم التعليم في كافة التراب الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 95.9%، والإناث بنسبة 97.4%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 96.5%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 96.9%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 97.5%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 96%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 96.4%.

-توسعت فرص التعليم أمام المرأة، حيث نشهد اليوم ثورة تعليمية للمرأة، وأصبحت الكثير من الفتيات متعلمات مقارنة بالسابق وما يؤكد ذلك كثرة النساء الخريجات من الجامعات والمعاهد وفي كافة التخصصات العلمية والأدبية، حيث أكد هذا التغير والتبدل وتوسع فرص التعليم أم المرأة بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 95.5%، والإناث

بنسبة 96.8%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 96.2%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 96.4%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 97.5%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 95.5%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 95.8%.

-أصبحت المساواة بين الرجل والمرأة في مجالات التعليم والتوظيف، فبعدما كانت الوظائف حكرا على الرجال دون النساء إلا في مهن محدودة جدا، نشهد اليوم تبديلا وأصبحت المرأة تنافس الرجل في مختلف الوظائف لأن الكثير من الفتيات متعلّقات وذات خبرة تؤهلن لولوج عالم الشغل مقارنة بالسابق، حيث أكد هذا التغير والتبدل في المساواة بين الرجل والمرأة في مجال التعليم والتوظيف بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 73.4%، والإناث بنسبة 85.1%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 80.6%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 81.1%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 84.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 79.7%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 77.4%.

-كثير حاملي الشهادات العلمية في المجتمع الجزائري، أين نشهد تزايد حاملي الشهادات العلمية يوما بعد يوم وكثرة المتخرجين من الجامعات والمعاهد سنويا وبأعداد هائلة، حيث أكد هذا التغير والتبدل وكثرة حاملي الشهادات العلمية بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 92.5%، والإناث بنسبة 95.6%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 95.4%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 93.4%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 94.4%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 95.5%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 93.5%.

-ارتفاع مكانة الأسرة بحصول أبنائها على الشهادات الجامعية، أين كانت في السابق مكانة الأسرة تكتسب من الحسب والنسب، نجد تبديلا وأصبحت الأسر الجزائرية تفضل دخول أبنائها في كليات الطب ومختلف الكليات التي تعود بالمكانة عليها لتلقب بالأسرة المتعلمة والعريقة بحسب مكانة أبنائها العلمية، حيث أكد هذا التغير والتبدل في مكانة الأسرة عند حصول الأبناء على الشهادات العلمية بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 72.4%، والإناث بنسبة 84.5%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 79.7%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 80.6%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 83.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 80.2%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 75.6%.

-تعددت مصادر المعلومات وتنوعت في الجانب التعليمي، بعدما كانت المعلومة محدودة بدرجة كبيرة وحكرا على المشايخ والكبار فقط، نشهد اليوم تعددا لمصادر المعلومات وتنوعها في الجانب العلمي وأصبحت متوفرة في جميع المواقع وسهولة الحصول عليها دون شد الرحال، حيث أكد هذا التغير والتبدل في تنوع مصادر المعلومة وتعددتها بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 91%، والإناث بنسبة 96.5%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 96.2%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 91.8%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 93.9%، سكان ناحية الوسط الجزائر بنسبة 93.8%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 95.8%.

-زالت الفوارق العلمية بين الرجال والنساء، بعدما كانت هناك فوارق كبيرة بين الرجال والنساء وخاصة من الناحية العلمية نشهد اليوم تبديلا كبيرا في هذا الشأن، أين دخلت المرأة معترك الحياة من أبوابه الواسعة سواء في التعليم أو الطب أو المحاماة وفي السياسة وغيرها من المجالات، حيث أكد هذا التغير والتبدل وزوال الفوارق العلمية بين الرجال والنساء بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 80.4%، والإناث بنسبة 83.7%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 82.3%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 82.7%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 87.3%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 84.2%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 75%.

-امتلاك الأبناء لتعليم ومعلومات أكثر من الوالدين، فبعدما كان الوالدين يمتلكون المعلومة والمعرفة لتلقينها لأبنائهم لتحقيق الأهداف المجتمعية وبلوغ التربية المراد تحقيقها، نشهد اليوم تبديلا في ذلك، أين تعددت الاتجاهات وتحرر الأبناء وطغيان النظرة العلمية التي في الكثير تنعدم لدى الوالدين، حيث أكد هذا التغير والتبدل في امتلاك المعلومة والتعليم لدى الأبناء بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 83.9%، والإناث بنسبة 89.5%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 87.5%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 87.2%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 87.3%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 84.2%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 75%.

تحليل وتفسير نتائج الفرضية الثامنة: مستوى التغير في المجال السياسي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال.

تم قياس هذه الفرضية باستخدام اختبار "ت" لعينة واحدة على متوسط فرضي، بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS18، النتائج مدونة أدناه:

جدول (14) يوضح اختبار "ت" لعينة واحدة على متوسط فرضي لمستوى التغير في المجال السياسي

البيانات الإحصائية المتغيرات	عدد الأفراد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة "ت" المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
التغير في المجال السياسي	542	6.38	1.39	4	39.62	541	دال عند 0.01

من خلال الجدول نجد أن عدد الأفراد يساوي 542، وأن الوسط الحسابي يساوي 6.38، بانحراف معياري يساوي 1.39، وأن الوسط الفرضي يساوي 4، في حين بلغت القيمة المحسوبة لاختبار "ت" تساوي 39.62 عند درجة الحرية 541 فهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01، وهذا ما يؤكد أن نسبة الثقة في صحة النتائج المتوصل إليها تقدر بـ 99% وعليه إثبات الفرضية القائلة بأن مستوى التغير في المجال السياسي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال ويمكن تفسير ذلك من خلال النتائج الميدانية المتوصل إليها حول مؤشرات التغير في المجال السياسي التي سنتطرق إليها بنوع من التفصيل والشرح:

-انتقلت كثير من وظائف العشيرة إلى مؤسسات الدولة، حيث تغيرت وظائف العشيرة بالمجتمع الجزائري بعدما كانت هي المرجعية الأساسية والأولى في كافة الأمور الحياتية من خلال

قرارات شيخ العشيرة وخاصة في المشكلات الاجتماعية، نشهد اليوم الكثير من القضايا ترفع إلى مؤسسات الدولة والتي بدورها أضعفت تلك الأدوار، حيث أكد هذا التغير والتبدل في وظائف العشيرة وانتقالها إلى مؤسسات الدولة بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 82.4%، والإناث بنسبة 84%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 83.2%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 84.2%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 85.3%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 86.4%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 78%.

-استبدال العرف والتقاليد بالقانون في فض الخصومات بين الناس، أين نشهد اليوم تغيرا في فض الخصومات واستبدال فض الخصومات بالعرف إلى اللجوء إلى القانون في كل صغيرة وكبيرة، حيث أكد هذا التغير والتبدل في فض الخصومات بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 79.4%، والإناث بنسبة 63%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 66%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 80.6%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 84.3%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 79.1%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 78.6%.

-ظهرت النقابات والمنظمات للمطالبة بالحقوق، بعدما كان الأفراد يطالبون بحقوقهم بطرق تقليدية تغير ذلك وظهرت النقابات والمنظمات بمختلف المؤسسات العامة والخاصة نتيجة كثرة العمال وتعدد القوانين وتشعبها، حيث أكد هذا التغير والتبدل وظهور النقابات والمنظمات للمطالبة بالحقوق بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 82.4%، والإناث بنسبة 84.5%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 83.8%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 83.7%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 82.7%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 91.5%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 76.8%.

-دخلت المرأة في المجالات السياسية، بعدما كانت المرأة لا تطرق هذه المجالات سابقا تغيرت أدوارها ودخلت المجال السياسي وبقوة حيث أكد هذا التغير والتبدل ودخول المرأة في المجالات السياسية بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 96%، والإناث بنسبة 94.8%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 94.2%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 96.9%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 94.9%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 96.6%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 94%.

-انتشرت ثقافة السلام العالمي على الساحة الدولية، أين تغيرت النظرة نحو العالم في المجال السياسي وأصبح التتبع الدائم لأخبار العالم السياسية عبر القنوات الفضائية المختلفة ومعرفة سياسات الدول ودور المنظمات العالمية في الحفاظ على السلام، ومتابعة الوقفات التضامنية مع بعض الشعوب المضطهدة تماشيا مع الأحداث السياسية الدولية، حيث أكد هذا التغير والتبدل وانتشار ثقافة السلام العالمي على الساحة الدولية، كل من المفحوصين الذكور بنسبة 56.3%، والإناث بنسبة 53.4%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 56.8%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 50%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 55.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 59.3%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 47.6%.

-ترويج الأفكار السياسية عن طريق الإعلام، بعدما كان دور الإعلام محدودا في مجالات معينة وغير موجهة، تغيرت تلك الأدوار وأصبح مقنعا لخدمة أهداف سياسية معينة، حيث أكد هذا التغير والتبدل في ترويج الأفكار السياسية بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 92%، والإناث بنسبة 95%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 93.3%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 94.9%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 93.4%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 94.9%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 93.5%.

-تغيير القوانين واللوائح بصفة مستمرة، بعدما كانت القوانين ثابتة نسبيا في السابق، نشهد تغييرا لهذه القوانين بتغيير الأوضاع للمجتمع، كتعديل الدستور وقانون العقوبات وقانون الأسرة إضافة إلى قوانين المرور والقوانين الإدارية وقانون العمل التي يوما بعد يوم تصدر مراسيم وقوانين فجائية وتلغي التي سبقتها أو تعدل فيها، حيث أكد هذا التغير والتبدل في تغيير القوانين بصفة مستمرة بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 83.9%، والإناث بنسبة 80.5%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 80.6%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 83.7%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 83.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 80.8%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 80.4%.

-ازداد وعي الإنسان بحقوقه وواجباته، بعدما كان الفرد الجزائري يجهل الكثير من حقوقه في السابق، انتشر الوعي في جميع المجالات كالجمعيات المدافعة عن الحقوق واللجان والنقابات المطالبة بالحقوق، حيث أكد هذا التغير والتبدل وازدياد الفرد الجزائري ووعيه بحقوقه مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 75.9%، والإناث بنسبة 88%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 85.5%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 80.1%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 86.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 85.3%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 78%.

تحليل وتفسير نتائج الفرضية التاسعة: مستوى التغير في المجال النفسي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال.

تم قياس هذه الفرضية باستخدام اختبار "ت" لعينة واحدة على متوسط فرضي، بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS18، النتائج مدونة أدناه:

الجدول (15) يوضح اختبار "ت" لعينة واحدة على متوسط فرضي لمستوى التغير في المجال النفسي

البيانات الإحصائية المتغيرات	عدد الأفراد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة "ت" المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
التغير في المجال النفسي	542	6.65	1.27	4	48.64	541	دال عند 0.01

من خلال الجدول نجد أن عدد الأفراد يساوي 542، وأن الوسط الحسابي يساوي 6.65، بانحراف معياري يساوي 1.27، وأن الوسط الفرضي يساوي 4، في حين بلغت القيمة المحسوبة لاختبار "ت" تساوي 48.64 عند درجة الحرية 541 فهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01، وهذا ما يؤكد أن نسبة الثقة في صحة النتائج المتوصل إليها تقدر بـ 99% وعليه إثبات

الفرضية القائلة بأن مستوى التغير في المجال النفسي الذي حدث في المجتمع الجزائري عال ويمكن تفسير ذلك من خلال النتائج الميدانية المتوصل إليها حول مؤشرات التغير في المجال النفسي التي سنتطرق إليها بنوع من التفصيل والشرح:

-نقص التعصب القبلي، بعدما كان التعصب أحد مركبات الشخصية التي يتميز بها الأفراد، نشهد انتشار الوعي في جميع المجالات والذي يحد من الاعتراضات من طرف بعض الأفراد أو العروش وسادت حياة التحضر والتمدن، حيث أكد هذا التغير والتبدل حول التعصب القبلي بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 66.8%، والإناث بنسبة 74.6%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 70.1%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 74.5%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 70.6%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 69.5%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 75.6%.

-انتشرت المرونة والتسامح إزاء حرية المرأة، نتيجة تبدل الأفكار القديمة والاتجاهات السائدة واقتناع بعض الأفراد نحو موضوع حرية المرأة بعدما كانت تعامل معاملة حزم وجدية، كما نشهد اليوم أن الفتاة إفتكت مكانتها في بعض المجالات كتكملة الدراسة بدلا من الزواج و أصبح لها الخيار في الكثير من المواقف الحياتية، حيث أكد هذا التغير والتبدل وانتشار المرونة والتسامح إزاء حرية المرأة بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 67.8%، والإناث بنسبة 73.8%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 70.4%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 73.5%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 77.7%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 68.4%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 67.9%.

-انتشرت الاستقلالية الشخصية بدلا من الاعتماد على الأهل والأقارب، بعدما كان الفرد يعتمد كثيرا على الأهل والأقارب ومشورتهم للاستفادة من خبرتهم وتجاربهم في الحياة، نشهد اليوم بأن الفرد أصبح يعتمد على نفسه ويخوض غمار الحياة لوحده وبتجربته الخاصة، حيث أكد هذا التغير والتبدل في انتشار الاستقلالية الشخصية بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 80.9%، والإناث بنسبة 76.4%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 78.3%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 77.6%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 82.7%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 77.4%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 73.2%.

-انتشرت الأمراض النفسية والعصبية، أين كانت تلك الأمراض تكاد تنعدم سابقا و لا يؤمن بها المجتمع إلا نادرا، نشهد اليوم انتشار الأمراض النفسية والعصبية بنسب عالية وخاصة المتوافدين على العيادات النفسية، حيث أكد هذا التغير والتبدل وانتشار الأمراض النفسية والعصبية بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 95%، والإناث بنسبة 95.6%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 95.7%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 94.9%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 95.4%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 96.6%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 94%.

-اتسعت معدلات الانحرافات، بعدما كان المجتمع متماسكا تخلوا منه الانحرافات الاجتماعية، نشهد اليوم انتشارا واسعا في تلك الانحرافات كالإجرام والانتحار وتعاطي المخدرات بنسب عالية

وخطيرة تدق ناقوس الخطر، حيث أكد هذا التغير والتبدل وانتشار معدلات الانحرافات كالجرائم وحالات الانتحار بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 91%، والإناث بنسبة 93.3%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 92.8%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 91.8%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 91.9%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 93.8%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 91.7%.

-سهولة التكيف مع الأشياء والمخترعات الجديدة، بعدما كان الأفراد يرفضون الجديد لصعوبة التكيف معه، تشهد اليوم إقبال الأفراد على كل جديد وسهولة التكيف معه مثل المخترعات والآلات المنتشرة في كل مكان وفي كل البيوت والتي باتت مطلوبة من طرف الجميع لتيسير الحياة، حيث أكد هذا التغير والتبدل وسهولة التكيف مع الأشياء والمخترعات الجديدة بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 74.9%، والإناث بنسبة 84.5%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 80%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 82.7%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 83.2%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 84.2%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 75%.

-عدم تقبل الجيل القديم للجيل الجديد، فبعدها كانت الأجيال تكن لبعضها الاحترام والوقار في السابق، تشهد اليوم الجيل القديم يسخط على الجيل الذي يليه وينعته وينظر إليه بنظرة السخرية وخلق نوع من صراع الأجيال سواء في العمل أو في التعليم وغيرها من المجالات، حيث أكد هذا التغير والتبدل وعدم تقبل الجيل القديم للجيل الجديد بالمجتمع الجزائري كل من المفحوصين الذكور بنسبة 82.4%، والإناث بنسبة 84.8%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 82.9%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 85.7%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 78.7%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 85.9%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 88.1%.

-تفشي القلق والتوتر، إذ لم تكن تلك المظاهر موجودة سابق تشهد اليوم انتشار واسع لمظاهر القلق والتوتر والحيرة لدى أفراد المجتمع الجزائري والتي لم يسلم منها حتى الأطفال الصغار لدرجة أصبح العصر يسمى بعصر القلق، حيث أكد هذا التغير والتبدل وتفشي القلق والتوتر بالمجتمع الجزائري مقارنة بالسابق كل من المفحوصين الذكور بنسبة 91.5%، والإناث بنسبة 90.7%، سكان المدن الجزائرية بنسبة 90.7%، سكان القرى الجزائرية بنسبة 91.8%، سكان ناحية الشرق الجزائري بنسبة 89.8%، سكان ناحية الوسط الجزائري بنسبة 96.6%، سكان ناحية الغرب الجزائري ذلك بنسبة 86.3%.

خاتمة وتوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها والتي في مجملها ترمي إلى توضيح طبيعة التغير الاجتماعي الحادث بمجتمعنا الجزائري، بناء على ذلك يمكن القول أنه حدث تغير كبير وواسع النطاق وعميق مس جميع وشرائح المجتمع بمختلف مناطقه وفي جميع المجالات والأصعدة التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والأسرية والقروية والتعليمية والتربوية والنفسية والاجتماعية والثقافية، لهذا تساهم معرفة التغير الاجتماعي وتفيد في نواح عديدة يستفيد منها المجتمع بمختلف مؤسساته وهيئاته وصولا إلى تحقيق حراك اجتماعي لذا يمكن أن نورد جملة من التوصيات:

-وضع برامج على جميع الأصعدة التربوية والصحية والتنمية وذلك من أجل الحفاظ على موروثنا الثقافي وبلوغ النضج الاجتماعي لدى الأفراد بدلا من التصدي الغير ناضج والغير محسوب ، قد يؤدي إلى التعصب أو انصهار هوية المجتمع وثقافته من جهة وظهور الصراعات الهدامة داخل المجتمع الواحد.

-ضرورة تفعيل تلك البرامج على جميع الأصعدة وبشتى الوسائل، لمواكبتها للتغيرات الحادثة، كوقاية من تداعيات وإفرازات تلك الظاهرة، لأن التغير الاجتماعي يؤثر على حياة الأفراد بشكل مباشر قد يكون في كثير من الأحيان أكثر عنفا، جراء عدم تهيئة أفراد المجتمع.

-توسيع دائرة البحث العلمي المتخصص في ظاهرة التغير الاجتماعي، وتشجيع الباحثين ومراكز البحث للغوص في أعماق الظاهرة لرصد تغيرها ومآلها.

قائمة المراجع:

1. أسامة ربيع أمين(2008)، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام SPSS، جامعة المنوفة، القاهرة.
2. إيهاب عبد السلام(2013)، تحليل البرنامج الإحصائي spss، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
3. إسماعيل الفقى(2013)، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام spss- win، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض.
4. بوحفص عبد الكريم(2011)، أسس ومناهج البحث في علم النفس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
5. بشير معمري(2007)، القياس النفسي وتصميم أدواته، ط2، منشورات الحبر، الجزائر.
6. لموري علي عبد الرحمان(2000)، دليل الباحث للتوثيق في البحوث والدراسات التربوية وفقا لدليل ج ع ن الأمريكية APA.
7. مقدم عبد الحفيظ(2003)، الإحصاء والقياس النفسي والتربوي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.